

دراسات في الفعل

الدكتور عبد الهادي الفضاي

دراسات في الإِفْعَل

إهداء إلى
الشيخ محمد باقر

مؤسسة دار الفکر - بيروت

دار الفکر

بيروت - لبنان

مكتبة دار الفقه

مكتبة دار الفقه

الطبعة الأولى

١٤٠٢ ب. هـ ١٩٨٢ ب. م

مكتبة دار الفقه
بازار كهنه
شارع كهنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد :

فان أهمية الفعل نحويًا تأتي من دخوله عصرًا مقومًا في تكوين الجملة الفعلية ، وكذلك الجملة الاسمية في بعض أشكالها التركيبية .

ولهذه الأهمية رأيت ان ألقى شيئًا من الضوء على حقيقة الفعل وبعض أحواله وأحكامه من خلال دراسة نحوية حاولت وسع الطاقة ألا تخرج عن اطار المنهج العلمي ، وأن تستفيد من تجارب الدراسات الأخرى غير النحوية التي تعاملت مع المفاهيم النحوية بشكل او بآخر كالدراسات الاصولية والدراسات اللغوية والدراسات البلاغية .

وتمثلت هذه الدراسة النحوية في الموضوعات

التالية :

تعريف الفعل

دلالة الفعل

اشتقاق الفعل

تقسيم الفعل

بناء الفعل

اسناد الفعل

وهي - في واقعها - محاولة متواضعة لاضافة تجربه
اخرى الى تجارب السابقين . أرجو أن أكون قد وفقت
فيها ، كما أرجو أن أستفيد من ملاحظات المعنيين ونقدم
البناء بما يرفع من مستوى هذه المحاولة الى ما هو
أفضل ، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية .

عبد الهادي الفضلي

تعريف الفعل

عرف الفعل في كتب النحو بأكثر من تعريف ،
وانتهجت في تعريفه أكثر من طريقة .

وبنية أن تنتهي الى نتيجة مقبولة في التعريف تلتقي
وطبيعة الفعل باعتباره مفهوما نحويا لا بد من عرض المهم
من التعاريف واستعراض الطرق التي اتبعها النحاة في
وضع تلكم التعاريف .

أما الطرق التي اتبعها النحويون في تعريف الفعل

فهي :

١ - التعريف بالمثال .

٢ - التعريف من خلال القسمة .

٣ - التعريف بالحد .

٤ - التعريف بالعلامة .

وأقدم تعريف للفعل وصل إلينا هو تعريف سيويه
في الكتاب ، وقد اعتمد فيه طريقة التعريف بالمثال ، قال
في أول كتابه :

«وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء،
وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم
ينقطع .

فأما بناء ما مضى : فذهب وسمع ومكث وحمد .

وأما بناء ما لم يقع فانه قولك أمرا : اذهب واقتل
واصرب ، ومخبرا : .

يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب .

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت .

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء،
ولها أبنية كثيرة - ستبين ان شاء الله .

والاحداث نحو : الضرب والقتل والحمد» .

ويعني سيويه بكلمة (أمثلة) - هنا - (أبنية)

وبكلمة (أحداث الاسماء) : (المصادر) .

وهو بهذا يشير الى اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو

الرأي البصري المعروف .

ومن خلال تقسيم سيبويه للفعل وفق الازمنة عرف كل قسم منه بالمثال - كما ترى •

وطريقة التعريف بالمثال هي الطريقة البدائية أو الاولى التي تسلك في بدايات تدوين العلوم غالبا ثم تنطور بعد ذلك الى اتباع طرق اخرى أدق وأشمل في معطياتها ومحتوياتها •

ومن حدا حدو سيبويه في اعتماده طريقة التعريف بالمثال ابو بكر الزبيدي (- ٣٧٩ هـ) في كتابه (الواضح) فقد جاء في أوله : « اعلم : أن جميع الكلم ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فالاسم والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج ، واضرب واسمع ، وما أشبه هذا » •

وواضح الزبيدي صدى مختصر لكتاب سيبويه الا قليلا ، ولعل تلمذة الزبيدي على كتاب سيبويه جعلته ينحو في كتابه منحى سيبويه •

وفي القرن الثاني الذي عاشه سيبويه وعلى يد الكسائي النحوي (- ١٨٩ هـ) المعاصر لسيبويه نلتس تنورا في طريقة تعريف الفعل ، فقد عرفه بطريقة الحد الناقص ، كما جاء ذلك في (الصاحبي ص ٨٥) قال : « قال الكسائي : الفعل ما دل على زمان » •

وتعريف الكسائي - كما تراه - يقتصر في تحديده
الفعل بتخصيصه بالدلالة على الزمن فقط ، ومن هنا يعتبر
حدا ناقصا .

وكما وجدنا من حدا حدو سيبويه من نحاة القرن
الرابع في تعريفه الفعل بالمثال ، نجد أيضا في نحاة القرن
الرابع من نحا نحو الكسائي في تعريفه الفعل بدلالته على
الزمن ، وذلكم هو ابن كيسان المتوفى سنة ٣٣٠ هـ ، فقد
حكى عنه قوله بأن : « الفعل ما كان مذكورا لأحد
الزمانين ، اما ماض او مستقبل والحد بينهما » (١) .

وفي بداية القرن الرابع الهجري تقف على تطور
آخر لتعريف الفعل يتم على يد أبي بكر بن السراج المتوفى
سنة ٣١٦ هـ ، فقد جاء في موجزه : « والفعل ما كان خبرا
ولا يجوز أن يخبر عنه وما أموت به » (١) .

وابن السراج بهذا التعريف يدخل فكر الاسناد في
تحديد الفعل ، فتعبيره عن الفعل بـ (ما كان خبرا) يعني به
ما وقع مسندا . كما انه يعني بقوله (لا يجوز ان يخبر عنه)
أنه لا يصح أن يقع مسندا اليه .

ونجد صدى هذا التعريف لدى بعض نحاة القرن

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ .

(٢) سورة ص آية ٢٧

السابع الهجري أمثال : ابن مالك (- ٦٧٢ هـ) وابنه
بدر الدين (- ٦٨٦ هـ) .

فابن مالك يقول في نسيله : « والفعل كلمة تسند
أبدا قابلة لعلامة فرعية المسند اليه » ويقول في شرحه :
« ثم الكلمة ان لم تكن ركن الاسناد فهسي الحرف وان
كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والافهي
فعل » .

وابن مالك بشرحه هذا يستخدم طريقة التعريف من
خلال القسمة العقلية الحاصرة لدورانها بين الاثبات
والنفي .

وقال ابن الناظم في شرحه على الالفية : « وهي
(الكلمة) على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، لأن
الكلمة اما أن يصح أن تكون ركنا للاسناد او لا ، الثاني
الحرف ، والاول اما أن يصح أن يسند اليه او لا ، الثاني
الفعل ، والاول الاسم » .

ويتردد صدى هذا التعريف الاسنادي لدى أحد
نحاة القرن التاسع الهجري وباستخدام طريقة التعريف من
خلال القسمة أيضا ، وذلكم النحووي هو أبو الحسن
الاشموني المتوفى حدود ٩٠٠ هـ ، فقد ورد في شرحه
على الالفية قوله : « ان الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد

أولاً ، الثاني الحرف ، والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه
أو بطرف ، الاول الاسم والثاني الفعل » •

وفي القرن الرابع الهجري تقف على تعريف للفعل
يأخذ سمة التعريف المنطقي طريقة ومحتوى ، وهو
مانستطيع أن نطلق عليه اسم التعريف بالدلالة على الحدث
والزمان ، كما نستطيع أن نختصر الاسم فنطلق عليه اسم
التعريف بالدلالة في مقابل التعريف بالاسناد •

ومن أقدم من أدخل هذا التعريف في الدراسة
النحوية ابو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، فقد
جاء في ايضاحه ص ٥٢ قواه : «الفعل على أوضاع
النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو
قام يقوم » •

ويتطور هذا التعريف في صوغ عبارته - وفي القرن
نفسه - على يدي النحوي المنطقي ابي علي الفارسي
(٣٧٧هـ) الى تعبير دقيق علميا ، فقد حكى عنه أنه قال :
« حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان
محصل » (١) •

وقد أصبح هذا التعريف وبهذه الصيغة الدقيقة من

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ •

التعبير التعريف المشتهر والمسيطر على اجواء الدراسات
النحوية حتى يومنا هذا .

فقد تبناه جل النحاة على مر القرون من الرابع حتى
هذا القرن . ففي القرن السادس الهجري تبناه أمثال:
الزمخشري (- ٥٣٨ هـ) وابن الخشاب (- ٥٦٧ هـ)
وفي القرن السابع امثال الشلوبيني ٦٤٥ هـ وابن الحاجب
٦٤٦ هـ والارديلي (- ٦٤٧ هـ) وابن عصفور (- ٦٦٩ هـ) .
وفي القرن الثامن الهجري أمثال : ابن هشام
(- ٧٦١ هـ) في شرح شذور الذهب والجامع الصغير ،
وابن عقيل (- ٧٦٩ هـ) في شرح الالفية .

وفي القرن التاسع الهجري أمثال : الجامي
(- ٨٩٨ هـ) في كتابه الفوائد الضيائية .
وفي القرن العاشر أمثال : جلال الدين السيوطي
(- ٩١١ هـ) في همع الهوامع ، والفاكهي (- ٩٧٢ هـ) في
شرح قطر الندى .

وفي القرن الحادي عشر أمثال : بهاء الدين العاملي
(- ١٠٣١ هـ) في الصمدية .
وفي القرن الثالث عشر امثال : الاهدل (- ١٢٩٨ هـ)
وفي القرن الرابع عشر أمثال : دحلان (١٣٠٤ هـ)
وعباس حسن صاحب النحو الوافي ، ومصطفى الغلاييني
مؤلف جامع الدروس العربية ، وغيرهم .

وإذا حاولنا معرفة جذور هذا التعريف فانتنا - وبلا شك - نجدها تمتد الى المنطق الصوري أو الارسطي، ففي اخريات القرن الثالث الهجري قام اسحاق بن حنين العبادي المتوفى سنة ٢٩٨ هـ بترجمة كتاب ارسطو في المنطق الموسوم بـ (باري ارمانياس) ومعناه (العبارة) ، جاء في فهرست ابن النديم ص ٣٤٨ : « الكلام على باري ارميناس : نقل حنين الى السرياني واسحاق الى العربي النص » .

وقام معاصر الزجاجي ومواطنه ابو نصر الفارابي المتوفى سنة (٣٣٩ هـ) بشرح ما ترجمه اسحاق بن حنين من منطق ارسطو في العبارة ثم أجزه بكتاب آخر ورد فيه ما يلي : « فالالفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس : اسم وكلمة وأداة » .

فالاسم : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى .

والكلمة : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل بينيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى .

والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر المستقبل .

والاداة : لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم
بنفسه وحده دون أن يقترن باسم او كلمة ، مثل : من وعلى
وما أشبه ذلك « (١) » .

وهذا يعني وبسبب التبادل بين العلوم واختيار
الافضل في رأي العالم المختار نقل مفهوم وتعريف الكلمة
المنطقية - التي تعني الفعل - الى الفعل النحوي ، ثم
صيغ بالعبارة التي حكيت عن ابي علي الفارسي النحوي
المنطقي .

وكما استعملت طريقة القسمة في التعريف الاسنادي
استعملت الطريقة نفسها في التعريف السدلاي ، وممن
استخدمها ابن عقيل في شرحه على الالفية ، قال : « وهي
(الكلمة) اما اسم واما فعل واما حرف لانها ان دلت على
معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم ، وان اقترن
بزمان فهي الفعل ، وان لم تدل على معنى في نفسها - بل
في غيرها - فهي الحرف » .

أما التعريف بالعلامة فمن أقدم من وقفنا عليه ممن
اتبع طريقة التعريف بالعلامة هو ابو الفتح ابن جنى
(- ٣٩٢ هـ) من نحاة القرن الرابع الهجري ، وذلك في
كتابه التعليمي المشهور (اللمع) ، فقد قال فيه : « والفعل :

(١) كتاب في المنطق : العبارة ٧ .

ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا ، فأما (قد) فنحو قولك: قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم ، وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو: قم واقعد » •

ونحا ابن مالك (- ٦٧٢ هـ) - من القرن السابع الهجري - نحو ابن جني في ألفيته ، فعرف الفعل بالعلامة ، بقوله :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون آقبلن فعل ينجبي
غير انه ذكر للفعل اكثر من علامة فلم يقتصر على
واحدة كما فعل ابن جني •

وفي القرن الثامن الهجري نجد ان أجروم (- ٧٢٣ هـ) صاحب الاجرومية المتن النحوي الشهير يحدو حدوهما فيقول في الاجرومية : « والفعل يعرف بقصد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة » •

وسلك ابن هشام (- ٧٦١ هـ) الطريقة نفسها في كتابيه (أوضح المسالك) و (قطر الندى) ، وكذلك النسيخ خالد الازهري (- ٩٠٥ هـ) في متن (الازهرية) المعروف • وبعد هذا العرض المقتضب لطوائف تعريف الفعل ، ولتعريفه في المنهج النحوي القديم لا بد من محاولة لاستجلاء مدلول الفعل في ضوء المنهج الحديث:

ان الفعل باعتباره وحدة لفظية أي مجموعة أصوات ذات نظام معين ، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي ، فيأخذ وظيفة دلالية وأخرى صرفية وثالثة نحوية .

ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع ان نتبين مدلول الفعل بوضوح ، ذلك أن وظيفة الفعل الدلالية التي تبرز لنا من خلال استعماله توقفنا على معناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له ، ف (كتب) و (يكتب) - مثلا - مادتهما الحرفية هي (ك . ت . ب) ، وهي تدل لغويا على حدث (الكتابة) او المعنى الذي يحمله مصدر الفعل .

أما وظيفته الصرفية - وهي التي تقوم بأدائها بنيتة اللفظية أو هيئة تركيب عناصره المادية نحو وزني (فعل) و (يفعل) فانها تتمثل في دلالاته - عند الاستعمال - على وقوع الحدث او ايقاعه مقترنا بزمن من الازمنة الثلاثة .

وتتمثل وظيفة الفعل النحوية في الاسناد ضمن الجملة النحوية ، وفي استخدامه مسندا فقط .

وفي ضوء هذا تتبين الفرق بين المصدر والفعل من ناحية صرفية ، ذلك أن المصدر يدل على « الحدث » مطلقا أي دون أن يلاحظ فيه وقوعه أو ايقاعه ، بينما يدل الفعل

على «وقوع» الحدث أو «ايقاعه» مقترنا بواحد من
الازمنة الثلاثة .

وتبين أيضا الفرق بين الفعل واسم الفاعل ، ذلك أن
اسم الفاعل يستخدم مقصودا به الوصف فقط فلا يلحظ
فيه مباشرة ايقاع الحدث ، بينما الفعل يقصد منه الدلالة
على مباشرة ايقاع الحدث ، فعندما أقول (زيد قائم)
- مثلا - فإني أقصد هنا : وصف زيد بالقيام ، وبخلافه
عندما أقول (يقوم زيد) أو (زيد يقوم) فإني أقصد هنا
مباشرة زيد ايقاع الحدث .

وهكذا الفرق بين الفعل واسم المفعول .
وهذا من دقائق العربية في أساليبها التعبيرية .

والفرق النحوي بين الفعل والمذكورات واضح ، ذلك
أن كلا من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يقع مسندا
إليه ومسندا في الجملة النحوية ، بينما الفعل لا يقع إلا
مسندا .

وفي ضوءه أيضا ينبغي أن نفرق في التعريفات بين
التعريف للفعل باعتباره كلمة معجمية أو بنية صرفية أو
وحدة نحوية ، فنقتصر في النحو عندما نريد أن نعرف
الفعل على ما تفيد أو نفهمه من وظيفة نحوية للفعل لدى
استعماله في الجملة النحوية .

وبتعبير آخر علينا هنا أن نأخذ بالتعريف الاسنادي كما فعل ابن مالك في التسهيل وشرحه ، وابنه بدر الدين في شرح الالفية ، ومن بعدهما الاشموني في شرحه على الالفية ومن نحا نحوهم، لانه التعريف الذي يوضح ويحدد لنا وظيفة الفعل النحوية .

أما التعريف الذي أطلقنا عليه التعريف الدلالي او التعريف بالدلالة فلا ينبغي أن يؤخذ به في النحو لانه تعريف صرفي وموضعه الطبيعي هو علم الصرف .

والتعريف بالعلامة هو أقرب الى تعريف الشيء بالسمة الفارقة بينه وبين بقية الافراد المشاركة في جنسيته أو هويته .

وعليه هو لاينبىء عن وظيفة لغوية اجتماعية للكلمة .

وربما استطعنا ان نرجع به في بعض وجوهه فقط الى التعريف الاسنادي اذا لاحظنا ان من خصائص اسناد الفعل ان يسند الى تاء الفاعل او ياء المخاطبة ، ومع هذا لا نقوى على اعتباره تعريفا علميا ، وانما أقصى مايمكن أن نقوله فيه أنه من وسائل تقريب معنى الفعل الى الذهن تعليميا لا علميا .

دلالة الفعل

لا خلاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ص ٨ : « فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين » ، ورأينا في الحديث السابق أن النحاة منذ القرن الرابع الهجري أدخلوا الدلالة على الحدث والزمان في تعريف الفعل •

وهم بذلك ينحون نحو المناطقة في تعريفهم الفعل وتعيينهم دلالاته — كما أوضحت ذلك في الحديث المشار إليه •

ودلالة الفعل على ما ذكرنا تتقوم — كما ينصون — بافهامه وقوع الفعل مقترنا بزمن محصل (معين) •
ويعني هذا أن الفعل يدل على الحدث والزمان معا ويسبب اقترانهما •

وفرقوا في مفاد دلالاته فذهبوا الى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته ، فالحدث يستفاد من مادته ، والزمن يستفاد من هيئته .

وقد رجع النحاة في تعيين وتحديد دلالة الفعل على الحدث والزمان - وفق مناهجهم - الى الاستعمال العربي .

وهو منهج سليم ، الا أن تأثرهم بالتعريف المنطقي للفعل دون أن يذكروا أي تفصيل لمعنى الدلالة ولنوعية العلاقة بين الدال والمدلول واختيار ما يلتقي ومنهجهم في تعيينها وتحديدها ، أو هم انهم يذهبون الى ان دلالة الفعل على الزمن دلالة طبيعية وليست وضعية (اصطلاحية)، فلاحظ عليهم علماء اصول الفقه ذلك ، وحاولوا التماس الطرق والمبررات ، لتصحيح وضع دلالة الفعل .

وخلاصة ما وجهوه من نقد :

١ - ان الامر والنهي له دلالة فيهما على الزمن .

وسأوضح في حديث آت عن تقسيم الفعل : أن الامر ليس قسماً من أقسام الفعل ، ومثله النهي ، لانهما من الانشاءات ، وهي لا دلالة فيها على الزمن المعين .

٢ - أن النحويين لم يشيروا الى أنهم أفادوا دلالة الفعل على الزمن من واقع الاستعمال العربي ، ومعنى هذا

أنهم استفادوا تلك الدلالة من (التبادر) ، ولفظ الفعل وحده لا يتبادر منه افادته الزمن المعين ، ولا بد في ذلك من الاستعانة بالقرائن •

وعليه فالطريق التي تؤدي بنا الى استفادة الزمن المعين من لفظ الفعل هو (الاطلاق) وعند اسناد الفعل الى مسند اليه زمني فقط •

٣ - ان الفعل الماضي قد يدل على الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط ، والفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي اذا اقترن بـ (لم) •

ومن هذا كله نخلص الى النقاط التالية :

(أ) ان الاصوليين يرون أن الطريق السليم لمعرفة واقع دلالة الفعل هو الرجوع الى الواضع - وهم العرب - واستفادة ذلك من استعمالاتهم ومختلف أساليب الاداء لديهم •

(ب) ان الاصوليين يرون أن النحاة رجعوا في افادتهم دلالة الفعل على الزمان الى (التبادر) •

(ج) ان الفعل لا يدل دائما على الزمن المعين المحدد له ، اذ قد يدل على زمن آخر •

ونحن هنا مع الاصوليين في النقطة الاولى ، ولسنا

معهم في النقطة الثانية لانه لا واحد من النحاة ادعى ذلك
أو أشار اليه .

اما النقطة الثالثة فيقرها النحاة ، وهي متشبية مع
منهجهم في استفادة دلالة الفعل على الزمن المعين لانهم
رجعوا في ذلك الى استعمال العرب .

وبغية ان تتبين هذا بوضوح لا بد من تقديم مقدمتين
تنتهي في ضوئهما الى معرفة ما ذكر ، هما :

١ - بيان مراحل الدلالة .

٢ - توضيح نوعية العلاقة بين الدال ومدلوله أو بين
اللفظ ومعناه .

اما المقدمة الاولى : فالدلالة - كما هو الحق - تمر
بالمراحل التالية :

أ - مرحلة وجود الشيء في عالم الواقع الخارجي
- ماديا كان أو غير مادي - ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود الخارجي) .

ب - مرحلة وجود صورة الشيء المنتزعة من عالم
واقعه والمنطبعة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود الذهني) .

ج - مرحلة وجود الرموز الصوتية المعبرة عن

صورة الشيء القائمة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه
بـ (الوجود اللفظي) •

فالانسان عندما يشاهد - مثلا - مجموعة أوراق
مكتوبة ومجلدة تنطبع صورة هذا الشيء المشاهد في
ذهنه فتكون لديه فكرة عنه من خلال الصورة المرسومة
في ذهنه ، وعندما يريد ان يعرب عن هذه الفكرة يلجأ الى
الالفاظ أو اللغة فيلقي الكلمة التالية (كتاب) معبرا بذلك
عن الفكرة الموجودة في ذهنه والمنتزعة من واقع الوجود
الخارجي للكتاب .. وهكذا في كل المفردات المعجمية ،
وبهذا يصبح اللفظ دالا على المعنى او بتعبير اوضح دالا
على الشيء الذي يقصد المتكلم الافصاح عنه وهو الفكرة
القائمة في الذهن •

وهكذا عندما يمارس الانسان - مثلا - عملية
الاكل ، ونطرح عليه السؤال التالي:

ماذا تفعل ؟

فسيكون جوابه : آكل •

وهو تعبير عن الفكرة المرسومة في ذهنه لوضعية
عملية الاكل التي يمارسها •

والفعل - هنا - كما دل على ممارسة عملية الاكل

أيضا على ان الممارسة لعملية الاكل مقترن وفوعها بالزمن
الحاضر •

وهكذا عندما يستشعر الانسان حالة نفسية معينة
تجاه موقف وأراد أن يفصح عن مشاعره تلك يعمد الى
اللغة فيستعملها وسيلة افصاح •

فاللغة تعبير عن الفكر ، والفكر تعبير عن الواقع
ماديا كان أو غير مادي ، حسيا كان أو غير حسي •
والمقدمة الثانية : أن نوعية العلاقة بين اللفظ ومعناه ،
أو بين الدال ومدلوله علاقة وضعية (اصطلاحية) تحققت
نتيجة تعارف وتواضع أبناء المجتمع واصطلاح العرف على
أن الالفاظ دوال المعاني ، وأن المعاني مدلولات الالفاظ ،
ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية فرضتها طبيعة التفاهم بين
أفراد المجتمع ، وحاجة ذلكم التفاهم الى استعمال الرموز
الصوتية للتعبير عما في الذهن من افكار ومشاعر •

في ضوء هاتين المقدمتين تصبح دلالة الفعل على
الزمن المعين أمرا مقبولا لا لبس فيه ، ذلك أن المجتمع
هو الذي تعارف على هذا •

ومتى أردنا ان تبين مدلول الفعل لا بد لنا من
الرجوع الى الواضع للغة - وهو المجتمع - لمعرفة ذلك
- كما يقرر الاصوليون - ، ويتم هذا الرجوع - عادة -

بملاحظة الاداء في مختلف مستوياته او الاستعمال اللغوي
في شتى مجالاته •

والذي رآه النحاة أن العرب في استعمالاتهم للفعل
يتعاملون معه باعتباره رمزا لغويا يعبر عن الحدث وزمان
وقوعه •

ومن هنا أو من كون المسألة مسألة عرف أو مجتمع
تواضع واصطلح على هذا الاستعمال لا نستغرب اختلاف
دلالة الفعل على الزمن ، كدلالة الفعل الماضي على الزمن
الماضي اذا لم يقترن بما يصرفه عن ذلك ، ودلالته على
الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط مثل (ان قلت الحق
صدقتك) ، وكدلالة الفعل المضارع على الحاضر او المستقبل
اذا تجرد من قرينة المضي، ودلالته على الزمن الماضي اذا
اقترن بـ (لم) نحو (لم أذهب الى بيروت) ، ذلك ان
المجتمع باستعماله المنبئ عن تعارفه واصطلاحه هو الذي
جعل الفعل دالا على زمن معين ضمن أسلوب أدائي معين،
ودالا على زمن معين آخر من خلال أسلوب أدائي آخر،
وثالثة غير دال على الزمن اذا استعمل مع غير ذي زمن •

والخلاصة هي :

١ - ان مدلول الفعل هو الحدث المقترن بزمن معين •

٢ - ان الاستعمال العربي هو الذي أفادنا هذا، وهو

الذي نوع في الأزمنة المعينة التي اختلف الفعل في الدلالة
• عنها •

٣ - ان الدلالة - هنا - دلالة وضعية (اصطلاحية)
• لا ضمنية •

٤ - قد يدل الفعل على الزمن بهيئته ، وقد يدل عليه
يقرينة ، وقد تقوم القرينة بسلب دلالته على الزمن •

اشتقاق الفعل

عرف الاشتقاق بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفا وهيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر » (١) .

ويصطلح العلماء على هذا النوع من الاشتقاق بـ « الاشتقاق الأصغر » تفريقا بينه وبين « الاشتقاق الأكبر » الذي يعنون به : ماتحفظ فيه المادة دون الهيئة كالذي يجري - مثلا - في (عقل) حيث تجعل (قلع) و (لعق) وهكذا .

واختلفوا في شمول الاشتقاق الأصغر الى جميع الكلم في اللغة العربية « فقال سيويه والخليل وابو عمرو وابو الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابن الاعرابي والشيباني وطائفة : بعض الكلم مشتق وبعضه

(١) المزهر ١/٣٤٦ .

غير مشتق ، وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم
مشتق ونسب ذلك الى سيبويه والزجاج « (١) » .

وسننتهي - في ضوء ماختاره من رأي المدرسة
اللغوية الحديثة - الى أن الكلم كله مشتق .

والكلمة التي تشتق منها الكلمات الأخر في ضوء
التعريف المتقدم تعرف عند النحاة بـ (أصل الاشتقاق) .

وقد اختلفت المدرستان النحويتان الاوليان البصرية
والكوفية في مسألة اصل الاشتقاق ، فذهبت البصرية
الى أنه (المصدر) ، وذهبت الكوفية الى انه (الفعل
الماضي) .

ولسبق المدرسة البصرية أبداً باستعراض أهم أدلتها
كما يرويها الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) في كتابه (الايضاح)
وابو البركات ابن الانباري (- ٥٧٧ هـ) في كتابيه (اسرار
العريية) و (الانصاف) لانهما أقدم من بحثها بحثا مقارنا
فيما وقت عليه .

فمن أدلتهم :

١ - وجود مصادر في اللغة العربية لأفعال لها
كالرجولة والانوثة والابوة والامومة والبنوة وما إليها .

(١) المزهري ٣٤٨/١ .

فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل لكان لكل مصدر فعل،
وحين يبطل ان يكون الفعل هو الاصل يتعين ان يكون
المصدر هو الاصل .

والذي يبدو لي أن الاستدلال بهذا افتراض فيه
حصر الاصل في واحد من اثنين : اما المصدر واما الفعل،
وحيثما يبطل ان يكون الاصل هو الفعل يتعين ان يكون
الاصل هو المصدر .

وهو افتراض لا يقوم على اساس ، لان الاستقراء
التاريخي لا يثبت ذلك .

على أن الملاحظة المذكورة غير تامة لاننا كما نجد
مصادر في اللغة العربية لا افعال لها كذلك نجد أفعالاً
لا مصادر لها نحو (يذر) وفعل الامر (هب) - بمعنى ظن
- والافعال التي يسمونها بالافعال الجامدة نحو (ليس)
و (عسى) و (نعم) و (بئس) .

٢ - وجود مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها
كالكرامة والعدول وسائر المصادر السماعية .

والمسألة هنا - فيما يظهر لي - مسألة قياس ، وهي
لا يفرق فيها بين أن نعتبر المصدر غير جار على لفظ
الفعل فيكون مخالفاً للقياس ، والفارق بينهما هو أننا
نأن المصدر هو الاصل ، وهو أنس ناشئ من افتراض
سبق .

٣ - وجود المصدر بحروفه ومعناه في جميع انواع الفعل كيف صرف ، مع عدم وجود معنى الفعل في المصدر .
ويعلق الزجاجي على هذا الدليل بقوله : « فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدقه وألطفه » (١) .

وواضح أن البصريين يريدون به محتوى القاعدة الفلسفية المعروفة ، وهي : (في الفرع ما في الاصل وزيادة) .

والقاعدة هذه ان تمت بالنسبة الى بعض أمثلة المصادر وافعالها كضرب وضرب ، فانها لا تتم في مثل : قام وقيام واستخرج واستخراج وكتب وكتابة ، فان زيادة الحروف هنا في جانب المصدر .

وأما المعنى وهو (الحدث) فهو موجود في المصدر والفعل كما ذهبوا اليه ، غير أن الزمن الذي ينفرد به الفعل - كما يدعون - لا تدل عليه صيغة الفعل الا في حال خاصة ، وانما يستفاد من القرائن والسياق ، وهما - اعني القرائن والسياق - يفيدان اضافة الزمن الى المصدر أيضا ، فمثل قوله تعالى : (يا ايها الذين آمنوا) لا دلالة في الفعل على زمان ، وكذلك قوله تعالى (أقيموا

(١) الايضاح ٦٠ .

الصلاة) ، وانما هما للوصف والتشريع (١) .

ومثل قولنا : (كتابك تشبه كتابتي) فيه اضافة الزمان الماضي الى المصدر لانه أورد في سياق اخبار عن كتابة وقعت فيما مضى ، ولذا كان موضوعا للتشبيه .

على أن القضية ليست قضية استنتاج من أمثلة وضعناها أمامنا ، وانما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة استقراء تاما يوقفنا على الاصل .

والملاحظ - هنا - ان الطابع العام لمنهج الاسندال البصري في هذه المسألة هو المنهج الكلامي ، ويعود ذلك الى تأثرهم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في التفكير حتى سموا به (أهل المنطق) (٢) .

وربما كان - مضافا للمنهج البصري العام - للعلماء البصريين المتأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الاولى، أثر كبير في صوغ هذه الادلة صوغا فلسفيا وعرضها في اطار كلامي ، فقد كان ممن استبدل بها ابو اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) (٣) . وابو بكر السراج

(١) بغية الاطلاع الوافي على مسألة دلالة الفعل على الزمان وعدمها يقرا (الفعل : زمانه وابنيته) للدكتور السامرائي .

(٢) مدرسة الكوفة ٦٩ .

(٣) الايضاح ٥٨ .

(٣١٦ هـ) (١) و ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧ هـ) (٢) ،
وكلهم من علماء القرن الرابع الهجري أو ممن أدركه ، وهو
— أعني القرن الرابع — معروف بغلبة المنهج الكلامي على
دراساته وأبحاثه (٣) .

والى هنا أود أن أنهى حديثي عن رأي البصريين
وأهم أدلته ومناقشتها بذكر شيء مما وجه من نقد الى
رأي البصريين من قبل بعض العلماء المحدثين :

قال الامير الشهابي : «ولئن قال البصريون : ان
أصل المشتقات المصدر فمن الواضح ان العرب لم تقتصر
على الاشتقاق من أسماء المعاني بل اشتقت أيضا من أسماء
الاعيان ألوانا من المشتقات ، فمن (الفس) — مثلا —
قالوا : أفلس الرجل ، وفلسه القاضي ، ومن (الذهب) :
أذهب الشيء وزهبه ، أي طلاه بالذهب ، ومن (الفضة) :
فضفضه ، ومن (البحر) : أبحر ، أي ركب البحر ، ومن
(الثلج) : ثلجتنا السماء ، وأثلجتنا ، والثلج بائع الثلج ،
والثلجة موضعه .. الخ . واشتقوا أيضا من أسماء

(١) الايضاح ٥٩ .

(٢) ن . ٥٠ .

(٣) راجع : الدكتور ابراهيم السامرائي ، مجلة كلية

الاداب — جامعة بغداد ، العدد ٩ ص ٢٧ .